

عنها إلا المنع الذي يعتقده أن ذلك لا يمنع صحة الصلاة
 إذ لا يمنع النهي عنه معه ومن رأي مسيب في صلاته
 فسكت عليه فهو شريكه هكذا أورد الأثر **وفي الخبر**
 ما يدل عليه إزوردي في الغتاب أن المستمع شريك
 القائل وكذلك كل ما يقدم في صحة الصلاة من
 نجاسة على ثوبه لا يراها أو الخراف عن القبلة بسبب
 الضم أو ظلام وكل ذلك نجس الحسنة **فيها ومنها**
 قراءة القرآن باللسان نجس النهي عنه ونجس يفسد الصلاة
 فإن كان المتكلم في المساجد تضيع أكثر أوقاته
 في أمثال ذلك ويستعمل به عن التطوع والذكر فاستعمله
 فإن هذا أفضل من ذكره وتطوعه لأن هذا فرض وهو
 فورية تتعدى فأجدها فهي أفضل من نافلة تقصر
 عليه فأجدها وإن كان ذلك يمنعه من الإزاحة
 فلا عين اللبس الذي هو طعمته فإن معه مقدار كفايته
 لزعمه الأستعمال بذلك ولم يخزله ترك الحسنة لطلب صلاة
 الدنيا وإن كان يحتاج إلى اللبس لقوت يومه فهو عذر
 له فيسقط الوجوب عنه لعجزه والذي كثر الخن
 في القرآن إن كان قادراً على التعلم فليسمع عن القراءة
 قبل التعلم فإنه عاص به وإن كان لا يطاوعه اللسان
 فإن كان أكثر ما يقرأه لحناً فليتركه ولا يجتهد في
 تعلم الفاتحة وتصححها وإن كان الأكثر معها
 وليس يقدّر على التسوية فلا بأس له أن يقرأ ولكن ينبغي
 أن يخفف الصوت حتى لا يسمع غيره ولينعه سراً منه أيضاً

وجه

وجه ولكن إذا كان ذلك منتشر قدرته وكان له أنس القراءة
 وحرض عليها فليست أربى بذلك بأساً والله أعلم ومنها
 ترسل المؤذنين في الأذان وتطويبتهم من كل ما به
 والخرافهم من صوت القبلة بجميع الصدى في المحلين
 وانفرد كل واحد بالأذان ولكن من غير توفيق إلى انقطاع
 أذان الآخر بحيث تضطرب على الحاضرين جواب الأذان
 امتدأ كل الأصوات وكل ذلك منكرات مكرهة ويجب تفرقها
 وإن صدرت عن معرفة فيسبب المنع منها والحسنة
 فيها وكذلك إذا كان للصعيد مؤذن واحد وهو مؤذن
 قبل الصبح فينبغي أن يمنعه منه فذلك يشوش الصوم
 والصلاة على الناس إلا إذا عرف أنه يؤذن قبل الصبح
 حتى لا يعول على أذانه في صلوة وترك سجود وإن كان
 معه مؤذن آخر معزوف الصوت يؤذن مع الصبح
 ومن المنكرات أيضاً تليين الأذان مرة بعد أخرى
 بعد طلوع الصبح في مسجد واحد في أوقات متعاقبة
 متتارياً إما من واحد أو جماعة فإنه لا فائدة
 فيها إلا ذم المريب في المسجد تأيماً ولم يكن الصوت
 معاً يخرج من المسجد حتى ينته غير ذلك من
 المرويات الخالفة لسنة الصحابة والسلف ومنها
 أن يكون الخطيب أيضاً شوب أسود يغلب عليه الأ
 برسيم أو ممسكاً لسبق مذهب فهو قاسق والإخبار
 عليه واجب فأما مجرد السوداء فليس بمكروه ولكنه
 ليس بمحجوب إذا صب الثياب إلى الله تعالى البيض

٥٧٢